في خطوة محتملة صوب تشديد السياسة النقدية

المركزي التركي سيوفر سيولة بالليرة بسعرا 19.25 بالمئة عند الحاجة

قالت أربعة مصادر مصرفية إن البنك المركزي التركي سيلبي احتياجات البنوك من السيولة بالليرة بتكلفة أعلى من سعر الفائدة القياسي وذلك في خطوة محتملة صوب تشديد السياسة النقدية باستخدام ممر سعر فائدة بدلا من رفع الفائدة.

وأبلغ المصرفيون رويترز بعد أن امتنع البنك المركزي عن طرح عطاء إعادة الشراء المعتاد له أن البنك مستعد لتوفير السيولة بالليرة للبنوك إذا احتاجتها بسعر فائدة لليلة واحدة يبلغ 19.25 بالمئة أي أعلى 150 نقطة أساس فوق سعر إعادة الشراء الأسبوعي.

وأضافوا أن المركزي قرر عدم التمويل عند هذا السعر بسبب تكوينات سعرية وصفوها بغير الصحية والتقلبات المفرطة في السوق، ومن غير المرجح أن يجري عطاء إعادة الشراء المعتاد في الأيام القادمة إلى أن تهدأ مثل تلك التحركات بالسوق.

وقال متعامل بسوق الصرف لدى بنك تركي "فسر البنك المركزي تقلبات السوق على أنها تحركات سعرية غير صحية ووفر مجالا لنفسه لإمكانية العودة إلى سياسة الممر السابقة".

واستخدم البنك المركزي من قبل سياسة نقدية أكثر تعقيدا وعدل أسعار الفائدة من خلال ممر بدلا من استخدام سعر فائدة قياسي.

وواجه البنك ضغوطا سياسية من الرئيس رجب طيب أردوغان الذي طالب مرارا بخفض أسعار الفائدة لتغذية النمو رغم ارتفاع التضخم وتراجع الليرة إلى مستويات قياسية منخفضة ومخاوف من نمو تضخمي في الاقتصاد.

تحرك البنك لاحقا لتبسيط أدوات سياسته النقدية وأعلن في مايو أيار استكمال العملية وأن سعر إعادة الشراء لأسبوع واحد سيصبح سعر فائدته القياسي.

وقال المصرفيون إن من السابق لأوانه الجزم بأن البنك قد عاد إلى استخدام ممر سعر فائدة.

وقال متعامل بسوق الصرف "حاجات السيولة اليوم لا تزيد على بضعة مليارات من الليرة... لذا لا نستطيع أن نقول، بناء على اليوم فقط، إن البنك المركزي عاد إلى سياسة الممر القديمة له... سنرى إن كان الأمر كذلك بحلول الجمعة."

فقدت الليرة أكثر من 40 بالمئة مقابل الدولار هذا العام بفعل المخاوف من نفوذ أردوغان على الاقتصاد ودعواته لخفض أسعار الفائدة وتدهور العلاقات مع الولايات المتحدة.

وفي يوم الجمعة تحول ذلك التراجع المطرد إلى انهيار: انخفضت الليرة بما يصل إلى 18 بالمئة ونالت من الأسهم الأمريكية والأوروبية مع تخوف المستثمرين بشأن انكشاف البنوك على تركيا. وسجلت العملة مستوى منخفضا جديدا اليوم عند 7.24 للدولار.

رغب المستثمرون في زيادة صريحة لسعر الفائدة القياسي من أجل وقف خسائر العملة لكن المصرفيين يقولون إن إعادة العمل بممر سعر الفائدة قد يكون بديلا عن رفع الفائدة.

وقال مصرفي آخر "إذا واصل البنك عدم طرح عطاء إعادة الشراء الأسبوعي في الأيام المقبلة فقد يُفهم هذا على أنه تشديد نقدي ورفع خفي لسعر الفائدة."

كان البنك المركزي فاجأ الأسواق الشهر الماضي عندما أبقى أسعار الفائدة دون تغيير رغم تضخم في خانة العشرات وتراجع الليرة.

مقر البنك المركزي التركي في أنقرة

إنتاج الصين من الخام يتراجع 2.6 بالمئة في يوليو

النفط يرتفع بدعم خفض إنتاج السعودية وعقوبات إيران

ارتفعت أسعار النفط امس الثلاثاء بعد تقرير صادر عن أوبك أكد أن السعودية، أكبر مصدر للخام في المنظمة، خفضت الإنتاج لتفادي تخمة في المعروض تلوح في الأفق، لكن المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي كبحت الأسواق.

وبحلول الساعة 0658 بتوقيت جرينتش ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت لشهر أقرب استحقاق إلى 72.85 دولار للبرميل بزيادة 25 سنتا أو ما يعادل 0.3 بالمئة مقارنة مع الإغلاق السابق.

وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 25 سنتا أو ما يعادل 0.4 بالمئة إلى 67.45 دولار للبرميل.

وفي يوليو تموز، أبلغت السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أنها خفضت الإنتاج 200 ألف برميل يوميا إلى 10.288 مليون برميل يوميا.

ويأتي الخفض في ظل تراجع متوقع لصادرات إيران فور إعادة الولايات المتحدة فرض عقوبات على قطاع البترول الإيراني اعتبارا من نوفمبر تشرين الثاني. وأكد تقرير أوبك الشهري المنشور يوم الاثنين، والذي يستخدم بيانات من مصادر ثانوية، الخفض السعودي الذي قال تجار إنه دفع الخام للتحرك صعودا في المعاملات المبكرة يوم الثلاثاء.

جاء ذلك على الرغم من أن التحرك السعودي يأتي ترقبا لتباطؤ في الطلب على النفط.

وقال تقرير أوبك إن من المتوقع أن يزيد الطلب العالمي على النفط 1.43 مليون برميل يوميا في 2019 انخفاضا من 1.64 مليون برميل يوميا في 2018.

وقالت أوبك إن تباطؤ الطلب سيأتي في ظل الانخفاض المحتمل للنمو الاقتصادي نتيجة للنزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين واضطراب الأسواق الناشئة. وأظهرت بيانات صادرة من مكتب الإحصاء الوطني الصيني امس الثلاثاء أن إنتاج الصين من النفط الخام تراجع 2.6 بالمئة على أساس سنوي في يوليو تموز إلى 15.85 مليون طن.

وبلغ الإنتاج منذ بداية العام 109.95 مليون طن، بانخفاض 2.1 بالمئة على أساس سنوي.

وارتفع معدل استهلاك البلاد للنفط الخام 11.6 بالمئة في يوليو تموز مقارنة مع الفترة ذاتها قبل عام ليصل إلى 50.75 مليون طن، في حين بلغ إجمالي الاستهلاك منذ بداية العام 350.57 مليون طن بزيادة 9.2 بالمئة على أساس سنوي.

وزاد إنتاج الغاز الطبيعي 10.5 بالمئة في يوليو تموز مقارنة مع مستواه قبل عام ليصل إلى 13 مليار متر مكعب. وارتفع الإنتاج منذ بداية العام 5.5 بالمئة إلى 90.5 مليار متر مكعب. اعلنت شركة إيني الإيطالية حصولها على ترخيص جديد للتنقيب البحري في مصر ، ويغطي ترخيص التنقيب مساحة إجمالية قدرها 739 كيلومترا مربعا.

وتخطط الشركة للمضي في حفر بئر استكشافية في النصف الثاني من 2018 ، في الامتياز، المشترك مع الشركة القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، تملك إيني حصة نسبتها 85 بالمئة بينما تحوز شركة ثروة للبترول حصة قدرها 15 بالمئة.

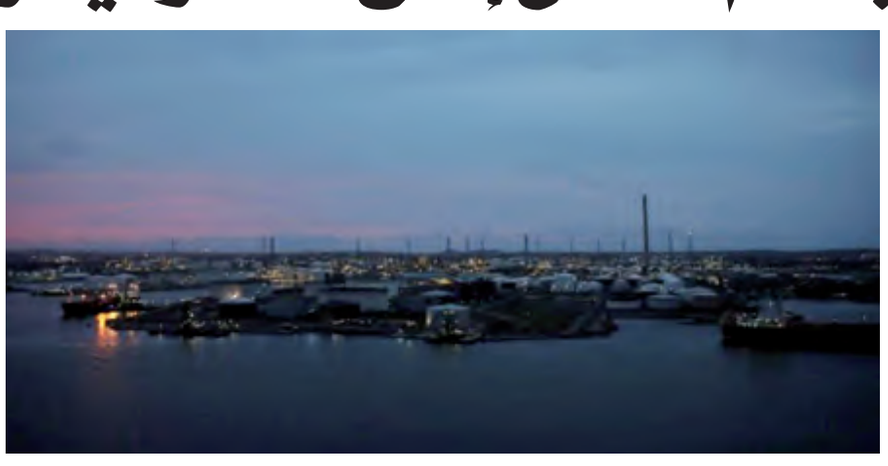

مصفاة نفط في هولندا

نيكي يرتفع من أدنى مستوى في 5 أسابيع

أسهم أوروبا تتعافى بعد مبيعات كثيفة استمرت يومين

ارتفعت الأسهم الأوروبية امس الثلاثاء بعد مبيعات كثيفة استمرت يومين، مع انحسار قلق المستثمرين قليلا من انتقال عدوى أزمة عملة في تركيا، بفضل تطمينات متكررة من البنك المركزي والحكومة.

وارتفعت الليرة التركية بعد أن تعهد البنك المركزي يوم الاثنين بتوفير السيولة عقب تهاوي العملة الذي أحدث اضطرابا في الأسواق العالمية.

كما تلقى المستثمرون بارتياح نبأ اعتزام وزير المالية التركي براءت ألبيرق عقد مؤتمر عبر الهاتف مع مستثمرين من الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط يوم الخميس في أول مؤتمر له منذ توليه منصبه قبل شهرين تقريبا.

وكان القطاع المالي هو المحرك الرئيسي للسوق مع ارتفاع مؤشر أسهم بنوك منطقة اليورو 0.8 بالمئة، مما ساعد في دفع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي للصعود 0.4 بالمئة.

وكانت البنوك هي الأكثر تضررا من المخاوف المرتبطة بتركيا، وهو ما دفع مؤشرها لأدنى مستوى في 21 شهرا.

وقفز المؤشر الإيطالي 0.8 بالمئة مع ارتفاع أسهم البنوك في الوقت الذي انخفضت فيه عوائد السندات بعد أن قالت الحكومة إنها اتفقت على الحفاظ على استقرار المالية العامة للبلاد وخفض الدين العام.

وتحول تركيز المستثمرين مجددا إلى نتائج أعمال الشركات.

وانخفضت أسهم انتوفاجاستا 4.1 بالمئة لتتصدر الأسهم الأسوأ أداء بعد أن أظهرت نتائج أعمال الشركة التشيلية المنتجة للنحاس انخفاض أرباحها في النصف الأول بسبب ضعف جودة المعدن الخام وارتفع التكاليف، وقالت إن من المرجح أن تؤثر التوترات التجارية سلبا على الطلب. وارتفعت أسهم آر.دبليو.إي الألمانية للمرافق 2.4 بالمئة بعد أن قالت إن اتفاقها بخصوص إنوجي يمضي قدما وأظهرت نتائج أعمالها عن النصف الأول أرباحا تتماشى مع التوقعات.

وارتفع المؤشر نيكي في بورصة طوكيو للأوراق المالية من أدنى مستوى في خمسة أسابيع امس الثلاثاء، في الوقت الذي استفادت منه الشركات المصدرة من توقف موجة ارتفاع الين الذي يعتبر ملاذا آمنا بعد تعاف جزئي لليرة التركية. ويخفض ارتفاع الين أرباح الشركات اليابانية العاملة في قطاع الصناعات التحويلية المُحققة في الخارج حين يعاد تحويلها إلى داخل البلاد، وسمح توقف ارتفاع العملة للأسهم التي تكبدت خسائر في الآونة الأخيرة مثل شركات صناعة الآلات الكهربائية بالصعود بفضل تغطية مراكز مدينة، كما صعدت الأسهم ذات الثقل مثل سوفت بنك وفاست ريتيلينج.

وارتفع المؤشر نيكي القياسي 1.2 بالمئة ليغلق عند 22122.46 نقطة بعدما انخفض في اليوم السابق إلى 21851.32 نقطة وهو أدنى مستوياته منذ 11 يوليو تموز. وارتفع الدولار 0.1 بالمئة إلى 110.79 ين بالمقارنة مع أدنى مستوى في شهر ونصف الشهر البالغ 110.10 ين الذي لامسه يوم الاثنين.

وارتفعت أسهم طوكيو إلكترون 1.8 بالمئة وتي.دي.كيه 2.4 بالمئة وأدفانتست كورب 2.4 بالمئة.

وصعدت أسهم سوفت بنك 3.1 بالمئة وفاست ريتيلينج 2.4 بالمئة لتضيف 76 نقطة إلى المؤشر نيكي.

وزاد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.8 بالمئة إلى 1697.35 نقطة.

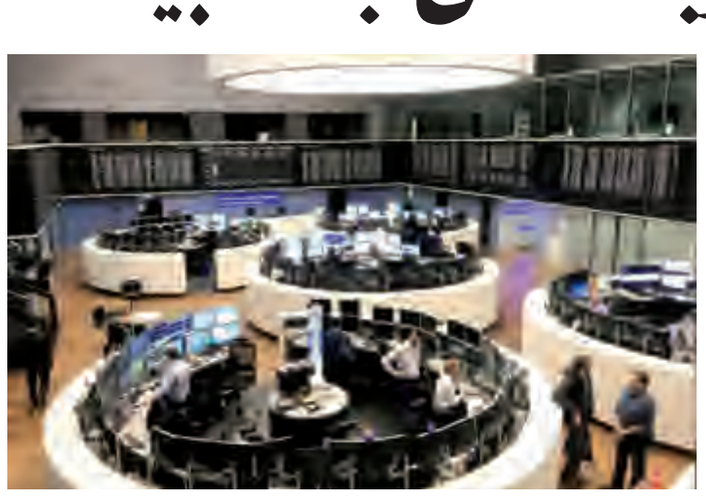

متعاملون أثناء التداول في بورصة فرانكفورت

رجل أمام لوحة إلكترونية تعرض مؤشر نيكي

«موديز»: سنوسع نشاطنا ليشمل جميع الشركات السعودية

أكدت وكالة التصنيف الائتماني موديز، توجهها للتعمق في السوق السعودية ضمن تغطيتها للأسواق بنشاطاتها التصنيفية المختلفة، وذلك عقب حصولها على ترخيص رسمي واعتماد مكتب لها في الرياض.

وقال لـ«الاقتصادية» محمود توتونجي؛ المدير العام لفرع شركة موديز إنفستورز سيرفس في السعودية، إن الوكالة تتطلع للتوسع مستقبلا في قطاع الشركات بالسعودية الذي سيكون من أهم أعمال الوكالة خلال الفترة المقبلة، متوقعا ارتفاع الطلب على التصنيفات بسبب زيادة الرغبة في الوصول إلى أسواق رأس المال المقترض.

وأضاف توتونجي، أنه «لدى الحكومة السعودية خطة لخصخصة عدد من الشركات، وقد يلجأ عديد من هذه الشركات التي تم تخصيصها إلى أسواق رأس المال المقترض للحصول على التمويل، ونرى أن عديدا من الفرص المتاحة لوكالة Moody's في تلك القطاعات التي تتماشى مع «رؤية السعودية 2030»، إضافة إلى مبادرات تطوير البنية التحتية الكبيرة، مثل مشروع نيوم».

وأشار إلى أن موديز تقوم بتغطية الشركات الكبيرة مثل سابك، وشركة الاتصالات السعودية والشركة السعودية للكهرباء، فضلا عن شركات أخرى في مجال البنية التحتية مثل شركة أكوا باور وبعض الشركات التابعة للبنك الإسلامي للتنمية.

وأوضح، «إذا نظرنا إلى محفظتنا الحالية في السعودية، فسترى أن لدينا أكثر من 26 تصنيفا، وأن هذه التصنيفات موزعة على عدة قطاعات، ويشمل ذلك كيانات فوق وطنية، مثل مصارف التنمية ذات الأطراف المتعددة»، مضيفا «كما أن تغطيتنا شاملة وكاملة في القطاع المصرفي، حيث إننا نصنف حاليا 11 من أصل 12 مصرفا سعوديا».

وبين محمود توتونجي، أن من أهم الإضافات التي ستدخلها الوكالة في مجال العمل الائتماني في السوق السعودية، دعم عمل ونشاطات المستثمرين الدوليين من أجل المساعدة في جذبهم، في ظل التوجهات الجديدة للاقتصاد السعودي، خاصة أن الخطة الموضوعة هي نمو الاقتصاد السعودي بعيدا عن النفط والغاز.

وأشار إلى أن وكالة Moody's تلعب دورا مهما في تثبيت حالة الأسواق وتساعد على استقرارها من خلال جودة وعمق وشمول التصنيفات والتقارير والتحليلات المصاحبة التي تساعد على الحفاظ على ثقة المستثمر وترسيخها خاصة خلال فترات ضغوط الأسواق.

ولفت إلى أن جهات الاستثمار المؤسسية في جميع أنحاء العالم تستخدم تصنيفات وكالة Moody's، التي يمكن أن تجعل ديون المصدر أكثر جاذبية لمجموعة أوسع من المستثمرين المحتملين وتسهل الوصول إلى أسواق رأس المال المقترض المحلية والدولية على حد سواء.

وبين أنه مركز الوكالة في الشرق الأوسط يقع بدبي، وقد تم إنشاؤه منذ عشر سنوات، ونظرا لأهمية السعودية في المنطقة خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، قررت وكالة Moody's فتح مكتب لها في الرياض لتعزيز وتعميق تغطيتنا.

وأوضح أنه رغم أن الوكالة تغطي أسواق السعودية منذ عام 1996 نظرا لأهميتها وتأثيرها في المنطقة، إلا أن المملكة تمر في الوقت الحالي بفترة مثيرة وعلى الأخص «رؤية 2030» للاعتماد على اقتصاد بعيدا عن النفط والغاز، وسيتطلب ذلك مستويات كبيرة من الاستثمار عبر قطاعات متعددة، محليا ودوليا.

وأكد أنه لا شك كما سيلعب المستثمرون الدوليون ولا سيما في أسواق رأس المال المقترض دورا مهما، فمن وجهة نظر وكالة Moody's فإن الحضور المحلي ضروري أيضا لخدمة كل من المصدرين والمستثمرين.

وأشار إلى أن «هناك فريق محللين في جميع أنحاء العالم وبناء على تخصصهم والمؤسسة أو العملية التجارية التي نقوم بتصنيفنا يتم استقطابهم للتحليل ثم إصدار التصنيف».

محمود توتونجي

البلاديوم زاد 0.1 بالمئة إلى 892.30 دولار للأوقية

الذهب يرتفع وسط تصيد الصفقات الرابحة وتراجع الدولار

ارتفعت أسعار الذهب امس الثلاثاء من أدنى مستوياتها في 18 شهرا الذي بلغته في الجلسة السابقة، مع نزول المعدن دون مستوى نفسي مهم مما أثار إقبالا على الشراء، بينما بدد الدولار مكاسبه بعدما صعد لأعلى مستوى في 13 شهرا.

وزاد الذهب في المعاملات الفورية 0.2 بالمئة إلى 1195.51 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 0654 بتوقيت جرينتش. وفي الجلسة السابقة، بلغ المعدن أدنى مستوى له منذ 30 يناير كانون الثاني 2017 عند 1191.35 دولار للأوقية.

وصعد الذهب في العقود الأمريكية الآجلة 0.3 بالمئة إلى 1202.50 دولار للأوقية.

وتراجع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية أمام سلة من ست عملات رئيسية، بنحو 0.3 بالمئة إلى 96.168 بعدما صعد إلى أعلى مستوياته في 13 شهرا يوم الاثنين.

وقبع اليورو قرب أدنى مستوى له في عام أمام الدولار والفرنك السويسري يوم الثلاثاء، ليظل تحت ضغط جراء هبوط الليرة التركية بفعل مخاوف من أن تضر المشاكل الاقتصادية التركية البنوك الأوروبية وتمتد إلى اقتصادات ناشئة أخرى.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفع البلاتين في المعاملات الفورية 0.9 بالمئة إلى 804.80 دولار للأوقية، بعدما لامس أدنى مستوياته في ثلاثة أسابيع عند 791.50 دولار يوم الاثنين.

وزادت الفضة 0.7 بالمئة إلى 15.10 دولار وبلغت أدنى مستوى في أكثر من 13 شهرا عند 14.94 دولار في الجلسة السابقة.

مكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي يخفض توقعاته للنمو

خفض مكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي بشكل طفيف توقعاته للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة للسنة الجارية على ضوء الغموض المحيط بمستقبل المبادلات التجارية.

وبات مكتب الميزانية وهو هيئة فيدرالية مؤلفة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، يتوقع نموا في إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 3.1% عام 2018.

وهذه النسبة تتخطى بـ0.6% نسبة النمو المسجلة عام 2017 وقدرها 2.6%، غير أنها أدنى بقليل من مستوى توقعات مكتب الميزانية في أبريل حيث كان يراهن على 3.3% للعام 2018.

وبعدما بقي النمو قويا في النصف الأول من السنة مع تسجيل 4.1% في الفصل الثاني، يتوقع مكتب الميزانية أن تتباطأ وتيرته.

وأوضح المكتب أن هذا التباطؤ «مرده عدة عوامل حفزت النمو في الفصل الثاني، ومنها تسارع استهلاك الأسر بعد فصل أول ضعيف وارتفاع حاد في الصادرات الزراعية»، مشيرا إلى أن هذه العوامل «إما ستضعف أو ستنعكس».

وكان النمو القوي الذي حققه الاقتصاد الأول في العالم بين أبريل ويونيو، الأقوى خلال أربع سنوات. وما ساهم في تعزيز هذه الحيوية ارتفاع الصادرات ولا سيما من الصويا قبل دخول الرسوم الجمركية الصينية المشددة حيز التنفيذ.

ويؤكد الرئيس دونالد ترمب من جهته أن بالإمكان تحقيق نمو في إجمالي الناتج الداخلي يفوق 5% خلال الفصل المقبل.

لكن مكتب الميزانية يرى أن النمو في النصف الأول من السنة المدعوم من «تزايد نفقات الحكومة والتخفيضات الضريبية وزيادة الاستثمارات الخاصة» لا يمكن أن يستمر بالوتيرة ذاتها.

وأكد أن «التعديلات الأخيرة في الرسوم الجمركية التي أقرتها الولايات المتحدة وشركاؤها التجاريون ستحد من المبادلات في ما بينها».

وتابع المكتب أن هذه التدابير «بجعلها المنتجات المستوردة أغلى ثمنا في السوق الداخلية والصادرات الأميركية أعلى كلفة في الخارج، فإن هذه التعديلات في الرسوم الجمركية ستحد من حجم الواردات والصادرات على السواء».

وعمدت إدارة ترمب منذ مطلع العام سعيا منها لخفض العجز التجاري الأميركي، إلى فرض رسوم جمركية مشددة على بضائع مثل الألواح الشمسية والغسالات والألمنيوم والصلب، المستوردة من عدة بلدان من بينها الصين. كما فرضت رسوما جمركية إضافية منذ يوليو على منتجات صينية بقيمة حوالي 34 مليار دولار، على أن تشمل 16 مليارا من البضائع الإضافية اعتبارا من 23 أغسطس.

وردت كندا والصين والاتحاد الأوروبي بفرض رسوم جمركية مشددة على بضائع أميركية.